



إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بين التمدد والانحسار.

عبد السلام محمد خلف الله البيباع

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

إستراتيجية
الجغرافيا السياسية
السياسة الخارجية

الملخص

تناولت هذه الدراسة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بين التمدد والانحسار ، إذ تم ظهور تباين في طموحات القارة الأوروبية منذ عصر سياسات الاعتماد المتبادل منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، وظهور عصر التقارب الأوروبي - الأوروبي وبروز الدولة القومية ، هذا التقارب أسس مبدأ التعاون والشراكة الاقتصادية بين عدد من الدول في اتحادات ثنائية وجماعية وصولاً إلى مجموعة الحديد والصلب ، ومن تم السوق الأوربية المشتركة، إلى ما بات يعرف بالاتحاد الأوروبي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي فتح الافاق وجدد الآمال أمام شعوب القارة الأوروبية. غير إن هذا الاتحاد شهد عدة أخفاقات منها عدم انضمام المملكة المتحدة للعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" بل احتفظت بعملتها الجنيه "الأسترليني" ، وزاد التباعد والاختفاق من خلال مشروع "البريكست" الذي خرجت من خلاله المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عام 2019م ، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية أُلقت بظلالها على مسيرة الاتحاد الأوروبي بتخوف عدد من الدول الأوروبية ، من ما قد ستؤول إليه هذه الحرب وتشكل انحساراً و انحساراً للإستراتيجية التي كان يصبو إليها الاتحاد الأوروبي ، وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدد من المباحث .

The strategy of the European Union between expansion and decline.

Abd al-Salam Muhammad Khalaf Allah Al-Baba

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Walid University

Keywords:

The European Union
Strategy
Geopolitics
Foreign policy

ABSTRACT

This study dealt with the strategy of the European Union between expansion and confinement, as a discrepancy in the ambitions of the European continent has emerged since the era of interdependence policies in the mid-fifties of the last century. The emergence of the era of European-European rapprochement and the emergence of the nation-state. This rapprochement established the principle of cooperation and economic partnership between a number of countries in bilateral and collective unions, leading to the group of iron and steel, and from the European Common Market, to what became known as the European Union at the beginning of the nineties of the last century, which Opening horizons and renewing hopes for the peoples of the European continent. However, this union witnessed several failures, including the failure of the United Kingdom to accede to the single European currency "Euro" but rather kept its currency "sterling", and the divergence and failure increased through the "Brexit" project through which the United Kingdom exited from the European Union in 2019, and the war The Russian-Ukrainian cast a shadow over the course of the European Union, with the fear of a number of European countries, of what this war might lead to and constitute a regression and a regression of the strategy that the European Union aspired to, and accordingly this study was divided into a number of investigations.

المقدمة

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بين التمدد والانحسار والتي عبرت عن طموحات وآمال القارة الأوروبية في التعاون

*Corresponding author:

E-mail addresses: abd.mk65@yahoo.com

Article History : Received 13 September 2022 - Received in revised form 09 December 2022 - Accepted 10 December 2022

ثانياً: فرضية الدراسة.
الاتحاد الأوروبي حقق توسع استراتيجي إقليمي في جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هناك جملة من المحددات العوامل التي قد تشكل له انحسار وانكماش أهمها:

- عودة الاتحاد الروسي للساحة الدولية سيخلق أنعدم للاستقرار في السياسة الدولية بشكل عام، بخلاف ما كان عليه بداية تسعينيات القرن الماضي.
- أن الحرب الأوكرانية الروسية قد تعكس نتائج وخيمة على الساحة الأوروبية
- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الآخر سيكون له أثره على ظهور الهوية والقومية وقد يشكل تهديد إستراتيجية للاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

تشكل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط عوامل تمدد لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية حيث يقع في منطقة مهمة حضارياً وسياسياً وأمنياً واقتصادياً والتي أصبحت ذات أهمية جيو – إستراتيجية نظراً لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية تأثيراً وتأثراً بحكم ما يميزها من خصائص، وهذا ما جعل السياسة الخارجية للدول الكبرى نشطة اتجاهها وتشكل رهاناً أساسياً بالنسبة لمستقبل تحقيق مصالحها وزيادة قوتها وسيطرتها.

رابعاً: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- تسليط الضوء على نفوذ واهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط ودول شرق أوروبا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.
- 2- التحقق من مدى هشاشة أو صلابة الدور الإقليمي الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي كقوى مؤثره في السياسة الدولية خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.
- 3- فهم ومعرفة القلق المتزايد لدى الاتحاد الأوروبي من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنطقة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نهاية العقد الماضي.

خامساً: منهجية الدراسة.

سيتم الاستعانة بالمدخل التاريخي لتتبع نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي وعوامل تمدده ومخاطر انحساره، ويتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أهم الأهداف الإستراتيجية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والبحث عن الموارد والأسواق العالمية والأمن والاستقرار.

سادساً: الدراسات السابقة.

- 1- عبد الرحمن محمد عاشور ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي ، رسالة ماجستير 2017، الأكاديمية الليبية ، خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هدفها تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار الأمني وعودة دول الاتحاد الأوروبي إلى مكانتها عبر إستراتيجيات متعددة.
- 2- عبد الرؤوف بشير السنوسي ، أبعاد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية 2021 م ، خلصت هذه الدراسة إلى أن المغرب العربي يعتبر منطقة

المشترك سياسياً واقتصادياً على نحو خاص منذ قرن تقريباً ، ومن خلال إقامة اتحاداً قارياً يجمع الدول الأوروبية بعد أن خرجت من حقبة الإمبراطورية الدينية ، وتحول أغلب دول القارة إلى دول قومية ، سيما ما بعد الحرب العالمية الأولى ، فمنذ عشرينيات القرن الماضي سعت بعض دولها لبناء تجمع سياسي اقتصادي إقليمي كمحدد رئيساً لعلاقتها بدول العالم ، غير أن الحرب العالمية الثانية قد حالت دون تلك الطموحات.

منذ ظهور وتبلور تلك الطموحات لدى هذه الجماعة حاولت تجاوز خلافاتها الداخلية والوقوف صفاً واحداً لبناء سياسة مبنية على التعاون المشترك فيما بينها، معتمدة سياسة خارجية قوامها الاقتصاد والمال والتكنولوجيا والدبلوماسية ، ساعية لتحقيق تمدداً وانتشاراً لمصالح أوروبية مشتركة تهتم بالقضايا والأعباء والمسؤوليات الاقتصادية والأمنية الإقليمية وحتى العالمية، وكانت قد وصلت بعد رحلة زمنية ليس بالهينة إلى بناء تجمع سياسي اقتصادي امني تعاوني مشترك، من خلال سياسة خارجية تعبر عن طموحات وأهداف دول الاتحاد وبصوت واحد من خلال المفوضية الأوروبية ، التي تبنت استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد وصل نطاقها إلى احتواء دول حوض جنوب وشرق البحر المتوسط ، وهذه وصفت بسياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن تدفع للتمدد الاستراتيجي .

إلا أنه هناك جملة من المحددات والكواج ذات طبيعة في السياسة الدولية عكست حالة من الانكسار والانحسار، أذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب تلك السياسات وترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية في التوجه لشمال القارة الإفريقية وحوض المتوسط، علاوة على وجود محددات جيو إستراتيجية وسياسية يقف على رأسها الاتحاد الروسي هو الآخر يرفض أي دور أوروبي مؤثر حيال دول شرق أوروبا والمنطقة الأوراسية، وبحول دون التمدد الأممي لحلف شمال الأطلسي نحو أوكرانيا وشبه جزيرة القرم. هذه الدراسة ستمحور حول سياسة الاتحاد الأوروبي واستراتيجياته وإدارته لصراع النفوذ والهيمنة بين القوى العظمى، وتوجهات السياسة الخارجية للاتحاد ومحدداتها الرئيسية لتتبع سياسات النجاحات والإخفاقات لحالة الاتحاد الأوروبي في حدود ضيقة تسمح بها صفحات هذه الورقة مقسمة على ثلاث مباحث.

أولاً: إشكالية الدراسة.

على الرغم من القوة الاقتصادية والمالية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي والتطور التكنولوجي، إلا أن هناك محددات قد تشكل له عائق أمام التمدد والتوسع في المجال الحيوي للقارة، من هذه المحددات إشكالية الصراع على النفوذ بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط، فضلاً عن أن هناك إشكالية جيو إستراتيجية يفرضها الاتحاد الروسي من جهة أخرى تمنع الاتحاد الأوروبي في التمدد تجاه دول شرق أوروبا ومن هذا يمكن أن تضع عدد من التساؤلات للإجابة عنها النحو التالي:

- 1- هل يوجد أجماع وتوافق أوروبي حول التوجهات نحو دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، هذا إذا ما استحضرننا حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بريكست نهاية العقد الماضي؟
- 2- إلى أي مدى يشكل العامل القومي داخل القارة الأوروبية سبباً للتفكك وانحسار التمدد الاستراتيجي؟
- 3- إلى أي مدى تشكل إعادة بناء هيكل قوة الاتحاد الروسي خطراً وتهديداً لدول أوروبا الشرقية؟ كما أن هل ستؤدي الحرب في أوكرانيا نهاية المطاف إلى انحسار إستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي؟

1929 بأنه يسعى إلى تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها القومية، غير أن الظروف الدولية سرعان ما شهدت أزمات متتالية بدأت بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومن ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية اللتان حالتا دون تحقيق تلك المقاصد.

كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت عدة محاولات لإيجاد تكامل اقتصادي بدأ بعقد قمة بين كل من هولندا ولكسمبورج و بلجيكا تم الإعلان فيها عن اتفاق جمركي في أكتوبر عام 1947 م بهدف إزالة القيود التجارية وأتباع سياسة جمركية موحدة وتأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في عام 1948م ، وكانت استجابة لمشروع "المارشال جورج" الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية كمساعدات مالية للنهوض والتغلب على الأزمة الأوروبية ، وإعادة الأعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، وأنشئت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بداية عقد خمسينيات القرن الماضي التي كانت أساس التجمعات والتكتلات الاقتصادية للتعاون الأوروبي لأهم القطاعات الاقتصادية. (2، غريب ، ص 44) وعصب الصناعات الأوروبية ، ووضع هذا القطاع تحت سلطة أوروبية مشتركة. جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في مارس 1957 م، والتي كانت انطلاقة كبرى نحو إقامة كيان اقتصادي أوروبي فاعل أفضى إلى ظهور معاهدين هما الجماعة الأوروبية الاقتصادية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية اللتان دخلتا حيز التنفيذ سنة 1958 م كانت قد نجحت الدول الست الأعضاء الموقعة على هذه المعاهدة في دمج جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية التي أطلق عليها أسم السوق الأوروبية المشتركة (3، السيس ، ص 13) ومنذ تأسيسها أخذ الاقتصاد الأوروبي في التمدد وأتبع سياسة الاعتماد المتبادل بعد اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية وإزالة العقبات أمام التدفقات الاقتصادية خاصة بعد انضمام كل من بريطانيا والدمنرك وأيرلندا عام 1970 م.

المطلب الثاني / نشأة الاتحاد الأوروبي.

كان التحول من المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي في قمة قادة أثنى عشر بلداً أوروبيا والتي نتج عنها توقيع معاهدة ماسترخت في هولندا سُمّت باسمها سنة 1992 م ، وتم بموجب هذه المعاهدة قوليت مؤسسات المجموعة الأوروبية ضمن إطار واحد عرف بالاتحاد الأوروبي ، وشكلت هذه المعاهدة مرحلة جديدة أمام التكامل لاقتصادي والسياسي لدول القارة اعتمدت ثلاث ركائز أساسية للجماعة الأوروبية والسياسة الخارجية هي الأمن والتعاون القضائي في المسائل الجنائية ، واهتمت بمسألة المواطنة الأوروبية الأمر الذي عزز الاهتمام بالبرلمان الأوروبي وصلاحياته (4، ناعفه ، ص 30) .

أسست معاهدة ماسترخت 1992م، معالم أوروبا الواحدة التي انتقلت من مرحلة التعاون التي كانت عهد المجموعة الأوروبية إلى مرحلة الاندماج والوحدة من خلال الاتحاد الأوروبي، وتأسيس دستور أوروبي أقر لاحقا سنة 2004م، وضع من خلاله عدد من المفاهيم القانونية المتعلقة بجنسية مواطني الاتحاد الأوروبي والتي كانت الأساس في حصول كل مواطن في دولة من الدول الأعضاء على الجنسية الأوروبية تلقائياً حال انضمام دولته إلى دول الاتحاد ضمانته بذلك حق الإقامة والعمل داخل دول الاتحاد.

وترسيخا لمبادئ معاهدة ماسترخت جاءت معاهدة أمستردام سنة 1997 م ، ودخلت حيز النفاذ في سنة 1999 م ، ونصت على أهمية الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن الأوروبي ومنع أي نزعة عنصرية ، وأرست قواعد راسخة

نفوذ أساسية في المنظور الاستراتيجي الأوروبي

3- ابن منصور ليليا ، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية ، مجلة دفاتر السياسة 2014 الجزائر ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن إدراك الاتحاد الأوروبي لضرورة عولة العلاقات الدولية أدى إلى إعادة تقييم وتشكيل سياسة المتوسطية لتواكب المتغيرات العالمية الجديدة وإيجاد نوع من التعاون والتنسيق.

4- يحيى سعيد محمد قاعد ، أطروحات فوكو ياما وهانتغنتين والنظام العالمي الجديد " دراسة تحليلية مقارنة " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة لسنة 2014م، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تحولات مفاهيمية طرأت على المنظومة الدولية التي شكلت معالم نمط اللقطبية الأحادية في السياسة الدولية ، وزادت من الدور الاقتصادي والإعلامي بالاعتماد على هيكله العالم وفق المنظور النيو لبرالية ، وشكلت رؤى وأهداف تتسم بطرح المحافظون الجدد وانبعثت الواقعية التجديدية مع ظهور نمط بنوي في منظور العلاقات الدولية.

حدود الدراسة:

- 1- الحدود الزمنية – ستغطي مرحلة زمنية منذ إعلان معاهدة ماسترخت المتعلقة بالاتحاد الأوروبي عام 1992 إلى العام 2022م.
- 2- الحدود المكانية – ستهتم هذه الدراسة بتناول استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة حوض المتوسط وشرق أوروبا.

المبحث الأول

الابعاد الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي.

منذ نشأة الاتحاد الأوروبي بداية عقد تسعينيات القرن الماضي سنة 1992 بمعاهدة ماسترخت التي وضعت لدوله وسياسته الخارجية منظمة إقليمية ذات مسارات وأبعاد إستراتيجية حملت في مضمونها صبغة اقتصادية وثقافية وسياسية لجميع الدول الأوروبية ، وأرست آليات الانضمام لعدد من دول أوروبا الشرقية حديثة العهد بالاستقلال عن جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً ، فيما بعد نهاية الحرب الباردة وما شهدته القارة الأوروبية من تقارب في التوجهات وظهور تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية لدى دول الاتحاد الأوروبي ، فرضت جملة من الابعاد والأهداف الإستراتيجية لمستقبل القارة الأوروبية ، غير أن هذا التقارب لم يكن وليد اللحظة إنما مر بمراحل تاريخية كانت الأساس في وجود هذا التقارب الأوروبي.

المطلب الأول/ النشأة التاريخية للاتحاد الأوروبي.

كانت هناك عدة جهود وخطوات رائدة تبلورت في الفكر السياسي الغربي خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فمنذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام 1919 حاول القادة الأوروبيون العمل معا على بناء كتل سياسي اقتصادي أمني بعد ظهور أول تنظيم دولي عهد عصبة الأمم سبقت الإعلان رسميا عن قيام الاتحاد الأوروبي في مدينة ماسترخت سنة 1992م.

حين دعى الكونت النمساوي " ريتشارد كود " لإقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية عام 1923 لإنشاء ما يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية أسوة بالنموذج الأمريكي لاتحاد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل عقد المؤتمر الأول للدول الأوروبية بمدينة فينا بالنمسا سنة 1926 ضم مندوبين عن 24 دولة أوروبية كانت نتائجه الموافقة على وضع الخطوط الأساسية لنظام فدرالي لأوروبا. (1 ، أبوعلية، ص 173).

كما دعى " أرشيد بريان " وزير خارجية فرنسا في كلمته أمام عصبة الأمم سنة

كبير في زيادة المبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة خارجية تعمل على انتاج خطط ومسارات موحدة اتجاه دول حوض المتوسط للسيطرة والهيمنة هي الأخرى على الأسواق في دول شمال أفريقيا، وأسست على أثرها علاقات الأورو متوسطة ومسار الاتحاد من أجل المتوسط الذي أتاح فرص للاتحاد الأوروبي في التوسع والتمدد ضد الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة (8، العزي، ص25)

المطلب الأول / العلاقات الأورو متوسطة.

قامت الأورو متوسطة منذ تأسيسها عام 1995 أو ما عرف بعملية برشلونة أو (ميذا) على مبدأ الشراكة ما بين دول الشمال الأفريقي ودول الاتحاد الأوروبي ، والذي اقترحه اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقات مع البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا ، إذ شهدت مرحلة التسعينيات القرن الماضي تطوراً سياسياً في النظام الدولي كما سبق وأسلمنا مع تجدد وتغير في مفاهيم السياسة الدولية إثر انتهاء الثنائية القطبية ، وظهور نظام عالمي جديد اعتمد التحالفات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية وأضحى المجال لاقتصاد المحور الأهم في علاقات و سياسات الدول الخارجية وبناء مؤسسات إقليمية شعارها الشراكة الإقليمية التي تناغمت مع مفهوم وتطلعات ظاهرة العولمة

كان الاتحاد الأوروبي قد وضع سياسات وأهداف إستراتيجية للتمدد نحو شواطئ حوض المتوسط الجنوبية لبناء علاقات اقتصادية أوروبية مع دول المغرب العربي من خلال توقيع أتفاق للشراكة للأورو متوسطة في مدينة برشلونة سنة 1995 م، وتحقيقاً لأهدافه التوسعية جاء طرح السياسة الخارجية للاتحاد لبناء علاقات وإقامة مجال حيوي اقتصادي خارج نطاق دول الاتحاد معبراً عن الرغبة في بناء امتداد استراتيجي ، سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفتت الكتلة الشرقية واندلاع الصراعات الاثنية والعرقية على أساس قومي في عدد من دول أوروبا الشرقية ، مع ظهور أطماع أمريكية في منطقة حوض المتوسط والشرق الأوسط على نحو خاص (9 ، نافعه ، ص35)

كان مفهوم الشراكة والمرادف لمفهوم التعاون هو لأجل وضمان التفاهم والتوافق والمشاورة وتوثيق أوأصر التعاون من خلال عقد عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تزامن ظهورها مع ظهور الخطاب الإعلامي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، والذي سوق لعدة مفاهيم منها على سبيل المثال لا الحصر (الشراكة، التنمية المشتركة، التنمية المستدامة، التنمية المساندة، حماية البيئة والتغير المناخي، التبادل الحر، الانفتاح الاقتصادي). مفهوم الشراكة كان حديث العهد وظهر لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 1987م.

غير أنه هذا النوع من الخطاب الإعلامي بقدر ما يدعو إلى الشراكة والتعاون بذات القدر والقيمة، أنه كان ينذر بخفايا وخطورة الأهداف غير المعلنة التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في المنطقة العربية والشرق الأدنى، هذا ما إذا تناولنا مضمون الأسس التي أعتمد عليها طرح مشروع الأورو متوسطة المتمثلة في المسارات الآتية:

1- المسار السياسي الأمني: والذي يشمل التعددية الحزبية ونشر الديمقراطية والحرية الفردية ، ومحاربة الإرهاب ومكافحة الجماعات الدينية المتطرفة ، والحيلولة دون تدفق الهجرة غير الشرعية من دول شمال أفريقيا إلى الضفة

للدفاع عن حقوق المستهلك ، التي تشكل قاعدة أساسية للاقتصاد الأوروبي ، وأوصت بضرورة توفير الشروط الأمنية لضمان حقوق المواطنين الأوروبيين ، وتقنين الهجرة وضبط ألياتها ، مع وضع جملة من الأحكام والقوانين الخاصة بحرية تنقل الأفراد بين دول الاتحاد وتوفير فرص العمل ووضع إستراتيجية لمواجهة مشكلة البطالة (5، السلامي ، ص132).

أما عن السياسة الخارجية والأمنية فإن معاهدة أمستردام أكدت على أهمية زيادة تجانس سياسات الاتحاد من خلال تقوية صلاحيات المجلس الأوروبي، لتحديد إستراتيجية موحدة للسياسات الخارجية، وتعيين ممثل رفيع المستوى يسمى بالسكرتير العام للمجلس الأوروبي.

مع تطور النظام المؤسسي وتوسع دول الاتحاد ، والسماح لدول أوروبا الشرقية بالدخول للاتحاد وفق ما نص عليه في معاهدة " نيس " التي وقعها الدول الأعضاء عام 2001 التي دخلت حيز النفاذ في عام 2003 م الذي ترتب عنه السماح لدخول دول أوروبا الشرقية ضمن دول الاتحاد الأوروبي ، تمدد هذا الاتحاد ليقترح في سياسة بعض دوله لتأسيس تجمعات إقليمية مجاوره لهذا الاتحاد ضمن مشروع أوروبي متوسطي شمل علاقات متوسطة لجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ، من خلال توقيع معاهدة برشلونة سنة 1995 م ، فاتحة بذلك للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أفاق للتمدد جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط ، لبناء جواراً استراتيجياً وسوق للمنتجات الأوروبية ومصدر للطاقة والمواد الخام الأوروبي ، وتأسيس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي دعت إليه فرنسا ليضم عدد من دول حوض المتوسط بما فيها تركيا والكيان الصهيوني (6، بخوش. ص124).

المبحث الثاني

إستراتيجية الاستقطاب والتمدد للاتحاد الأوروبي.

من أبرز التغيرات في النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة هو ظهور نظام دولي جديد أعتمد على فكر وسياسات غربية ليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس مظاهر وسمات الرأسمالية التي تعظم حرية التجارة العالمية وعولمة التجارة والاقتصاد ورأس المال والثقافات والتحول من سياسة الصراع إلى سياسة الاستقطاب

كانت قد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية العقد التاسع للقرن العشرين على وضع أسس النظام العالمي الجديد، خاصة بعد أفول نجم الاتحاد السوفييتي وسقوط منظومة الدول الاشتراكية وانهيار عدد من الأنظمة السياسية الشيوعية لدول أوروبا الشرقية التي يقع مجالها الجيو سياسي ضمن قارة أوروبا.

كانت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الأب قد أعمنت في تكريس الهيمنة الأمريكية خاصة بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 م أثر تمكنها من قيادة الحرب على العراق ووضع قواعدها العسكرية في الخليج العربي مخترقة بذلك ما عرف بالحزام الأمني السوفييتي عهد الحرب الباردة. (7، قاعود، ص39).

ظهر نظاماً عالمياً جديداً ارتكز على قطبية أحادية كانت من أهم محدداته الرئيسة العامل الاقتصادي والتكنولوجي والمعلومات لبناء منظومة جديدة للعلاقات الدولية وزيادة التكتلات الاقتصادية والتنافس التجاري الذي كان أهم إحدى ركائزه ، ومقتز بظاهرة العولمة وسياسة الهيمنة كصيغة جديدة أنتجتها السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى تدفع للاندماج الدولي في الأسواق العالمية وتدفع الخدمات ورؤوس الأموال دون حواجز معتمدة على تطور التكنولوجيا في مجالات عده منها الاتصالات ووفرة المعلومات وانسيابها بشكل

(5+5) ومشروع الشراكة من أجل المتوسط وتبني سياسة اقتصادية وأمنية تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط. هذا من الجانب الأوروبي ، أما فيما يتعلق بدول جنوب حوض المتوسط والتي تعرف بدول اتحاد المغرب العربي فأما هي أيضاً لها محددات وصعوبات كان لها أثرها على العلاقات الأورو متوسطية حين تعرضت بعض منها لأحداث سياسية عام 2011 أدخلت المنطقة في صراع ونزاع مسلح أفضى إلى تغير في الأنظمة السياسية وخلقت حالة من عدم الاستقرار والفرغ الأمني مما انعكس بدوره على مسار برشلونة للعلاقات الأورو متوسطية وازدياد ضغط الهجرة غير القانونية على الدول الأوروبية مما شكل للأخيرة تهديداً وضغطاً أمنياً وتكاليفاً اقتصادية دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي في مارس 2019 م (11، أبوخشم، ص127).

المطلب الثاني/ التمدد تجاه دول شرق أوروبا ومسار من أجل المتوسط. انتهجت دول الاتحاد الأوروبي سياسة توسعية للاستقطاب والتمدد وبناء تحالفات إقليمية مبنية على التعاون الاقتصادي المشترك بالدرجة الأولى، وفق تصورات نيوليبرالية اتخذت مبدأ الشراكة والتعاون كأساس منهجي للعمل مع التجمعات الاقتصادية والتوسع لتحقيق مكاسب معتمدة على تبادل التقنية والخبرات ونقل التكنولوجيا، وفق ترتيبات أمنية أساسها مكافحة أي خروق قد تهدد أمن واستقرار دول الاتحاد من جراء الهجرة السرية ووصول وتمدد التيارات الدينية المتطرفة.

عليه دأبت للعمل معاً لمحاربة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، ساهمت هذه الخطوات في تمدد وتوسع المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي لضمان امدادات مصادر الطاقة عبر دول جنوب وشرق المتوسط، حيث المجال الجغرافي لنظرية قلب الأرض، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والصين في شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي في الهيمنة والتمدد، وكذلك الحال ما هو عليه لدى الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم والبلقان. (12، عبدالعزيز، ص107)

إن القرب الجغرافي مع دول شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط كان الدافع الأول للسيطرة على دول الحزام في وسط القارة الإفريقية جنوباً ودفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 شرقاً لاحتواء دول شرق أوروبا بعد أن ضعف مسار برشلونة الذي لم يحقق ما كان يصبوا إليه من مشاريع رائدة لصالح دول حوض المتوسط نظراً للمشاكل السياسية في الجزائر عقد التسعينيات والحصار المفروض على ليبيا أثر أزمة لوكبري والخلافات الجزائرية المغربية على الصحراء الغربية ووادي الذهب، وهناك درجة كبيرة من الاختلاف في التوازنات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

1- المحددات الاقتصادية التي لا يمكن مقارنتها من حيث تفوق الأولى التي تمتلك اقتصاديات العالم بعكس الأخيرة التي تصنف ضمن دول العالم النامي.

2- اختلاف التوازن الثقافي والمعرفي والتقني والتكنولوجي جعل المقاربة بينهما شبه مستحيلة لما تتميز به دول أوروبا من تطور معرفي وتعدد للثقافات.

3- أما البعد السياسي والأمني فإنه هناك نظرة تشاؤمية دونية لازالت تتأثر بالسيطرة الكونالية، ووجود شكوك وعدم الارتياح حول اعتقاد

الشمالية للمتوسط.

2- المسار الاقتصادي والمالي: المتمثل في حرية التجارة دون أي موانع جمركية و انسياب المنتجات الأوروبية تجاه دول شمال أفريقيا وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الاجنبي ، وضمان مصادر الطاقة النفط والغاز من دول جنوب المتوسط لقربها من الأسواق الأوروبية.

3- المسار الثقافي الاجتماعي: يحمل مضمون العولمة الثقافية ودمج الهويات والثقافات والانفتاح على العالم الخارجي الذي كثيراً ما تتأثر به النخب الثقافية والفكرية المتأثرة بالثقافات الغربية سواء أكان من الموروث الاستعماري كاللغة ونمط الحياة لدى الشعوب التي كانت مستعمرة من قبل هذه الدول ، أم كان من قبل النخب الثقافية التي درست في أوروبا ونقلت معها القيم على النمط الغربي.

أن جل هذه المسارات اعتمدت عليها قواعد تأسيس العلاقات الأورو متوسطية فضلاً عن اقتراحها بالخطاب الإعلامي المدعوم بالتقنية ومؤسسات دولية لها مكانتها العالمية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأن مثل هذا الخطاب السياسي الاقتصادي قد يجد نجاح لدى هياكل وأبنية التكنوقراط التي كثيراً ما يكون لها ميول واضحاً للتوجهات النيو ليبرالية. (10، بخوش، ص120).

إلا أن تلك الأبنية والمسارات لم تكن كافية لتحقيق أهداف الشراكة ما لم تصل إلى ضمان وتحقيق الاستدامة التي لا تتم إلا من خلال تجاوز المستوى المركزي للنخب الحاكمة، وتصل إلى فئات واسعة من المجتمع ، خاصة الطبقات الوسطى، وتعزيز آليات ألا مركزية لتحقيق هدف التعاون والتبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية الوطنية، وتضمين الاتفاقات الدولية للتشريعات المحلية النافذة داخل الدول المستهدفة بالشراكة، مع العمل على تقرب وجهات النظر والأهداف بين المسؤولين في المجتمع السياسي والمدني والديني والثقافي على حد سواء ، فضلاً عن النخب المثقفة في الجامعات ومراكز البحث العلمي ، ووسائل وشبكة الاتصالات والمعلومات والبيانات وحتى الجمعيات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والشركات العامة والخاصة ، وكسب أوسع تأييد ممكن لمشروع الشراكة المقترحة من قبل أنصار المشروع الأورو متوسطي وهي ما عرفت بسياسة التشبيك

إن ظهور تلك الشراكة كانت تعبر عن طموحات وأهداف هذا التجمع الإقليمي إلا أن الواقع يعبر عن حالة التمدد للاتحاد الأوروبي جنوباً وشرقاً، غير أن طبيعة التوجهات الداخلية لكل دولة من دول الاتحاد تفرض محددات لسياسة التمدد قد تواجه دول الاتحاد الأوربي على نحو خاص وتتمثل فيما يلي:

1- التوجه شرقاً والذي تقوده ألمانيا و يركز اهتمامه على تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية لتأسيس مجال أمني ونشاطات وترابط اقتصادي يخلق تقارب سياسي يخدم مصالحها الإستراتيجية في دول الجوار الشرقي لألمانيا.

2- التوجه غرباً ويقوده هذا التيار المملكة المتحدة والتي تهتم بالتعاون الأطلسي وعلاقتها التاريخية والعرقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ذلك الفضاء الذي لا تمهه قضايا المتوسط الأمنية إلا من خلال السيطرة على الممرات البحرية للحفاظ على إمدادات الطاقة من الخليج العربي.

3- التوجه جنوباً أو ما يعرف بالمتوسطي وتقوده كل من اليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والذي تمخض عنه العلاقات الأورو متوسطية ، ومجموعة

فاعلاً في حلف الناتو مما يجعل الاتحاد يؤمن حدوده الشرقية من أي تهديد روسي محتمل مع تحقيق بعداً جيو استراتيجياً للمنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وغني عن البيان أن هذا التمدد شرقاً لم يكن بغائب عن اهتمام الاتحاد الروسي الذي كان يراقب عن كثب تلك التوجهات الغربية لتطويق المجال الجيو استراتيجي لروسيا الاتحادية، وهذا ما اعتبرته السياسة الخارجية الروسية تهديداً لأمنها القومي وتطويق مجالها الحيوي، وكثيراً ما أرسلت إشارات للولايات المتحدة والدول الغربية عن عدم رضى موسكو على التمدد تجاه المجال الجيو استراتيجي لدول الاتحاد الروسي الذي يعد حدود شبه متعارف عليها كخطوط حمراء للنظام الدولي القائم (14، عبدالمجيد، ص 259).

المبحث الثالث:

محددات وانحسار الاتحاد الأوروبي.

أن فرص التمدد جنوباً وشرقاً للاتحاد الأوروبي كسياسة شبه دفاعية تعاونية سياسية أمنية اقتصادية مالية تتخذ المجال الثقافي والاجتماعي عنصراً للتقارب، والذي احتوت به السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عدد من التجمعات الإقليمية، كدول اتحاد المغرب العربي وعدد من دول أوروبا الشرقية كانت أعطت تلك الفرص للاتحاد الأوروبي للتمدد وبناء سياسة خارجية موحدة عبر المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي، إلا أنه هناك كوابح لتلك الفرص قد تكون عامل انحسار وانكماش لهذا التمدد وربما حتى سبب في التفكك الداخلي لمنظمة الاتحاد الأوروبي، سيما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد مما يبنى بخطر يهدد القارة الأوروبية حال انتهاء عدد من الدول سياسة المملكة بالخروج من هذا الاتحاد عقب زيادة الهجرة غير الشرعية، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من قطع امدادات الطاقة، والتي لن يستطيع أي من الساسة والمحللين التكهن بحدود انتشارها أو نهايتها على الأقل هذه الفترة إثناء أعداد هذا البحث.

المطلب الأول / البريكست (Brexit) والهوية وأثرهما على الاتحاد الأوروبي.

شكلت عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حدثاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً كان له الأسباب والآثار والمخاوف على مستقبل الاتحاد القاري في أوروبا يمكن تناوله على مستويين من التحليل.

المستوى الأول: تمكن البريطانيون من الانفصال عن قبة الاتحاد الأوروبي بنسبة 52% نتيجة للمخاوف التي أبدتها أنصار خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي، والتي كان أبرزها الهجرة والاقتصاد، وأثرهما داخل الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت باليونان وشكلت عبء على ميزانية الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى كانت هناك مخاوف أبدتها الشارع البريطاني حول التكهينات بحدوث شح في المواد الغذائية والبضائع وبعض الأنواع من الأدوية عند خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة في البلاد لاسيما عمليات السطو والسلب، وعلى الرغم من ذلك ظلت بريطانيا على موعد مع خروجها من الاتحاد الأوروبي في 30 مارس 2019 م، ووضع عدد من الاستراتيجيات قبل هذا التاريخ، التي أهمها التواصل المستمر مع مفوضية الاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاق في قمة عقدت يومي 18-19 أكتوبر 2018 م، لترتيب شروط الانفصال وإرساء علاقاتهما المستقبلية عند خروج الأولى من الاتحاد، وأن تكون هناك مهلة كافية أمام البرلمانات الوطنية للمصادقة على بنود الاتفاق قبل الانفصال مع

الكثير من شعوب دول جنوب المتوسط حال عزم الاتحاد على ضم دول جنوب المتوسط فإنه سيجعلها سنداً قوياً له في إطار التنافس والصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية في حوض البحر المتوسط.

وبناء على ما تقدم كان محل تخوف لدى دول جنوب المتوسط من أن تقع في بؤر التأثير الخارجي الأوروبي وتمرر دول أوروبا من خلالها ما تشاء من سياسات لتعزيز مكانتها الدولية على مستوى السياسة الدولية، وجعل دول جنوب المتوسط درعاً واقياً يشكل حزام أمني في جنوب المتوسط للتحكم في قوافل الهجرة غير القانونية، وتتحوّل حدود تلك الدول إلى حواجز أمنية لحماية أوروبا من تسرب الحركات الدينية المتطرفة، وعليه قد تكون هذه الشكوك في محلها إذا ما أخذنا بالأهداف الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي غير المعلنة لسياسة توجهاته نحو إنشاء تحالفات إقليمية مجاورة (13، المالكي، ص 134).

وكنتيجة لمستويات هذا التحليل فانه نجد مبرراً وسبباً واضحاً لتوجه الاتحاد الأوروبي شرقاً لإعلان مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والذي تم الإعلان عنه في قمة "هانوفر" الألمانية في الثالث من مارس من العام 2008 م، تلك القمة التي جمعت ما بين المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" والرئيس الفرنسي "ساركوزي" والتي تم من خلالها إيجاد تقارب بين الاتحاد المتوسطي واتفاق برشلونة لترتيب البيت الداخلي الأوروبي وترتيب التداخل بين هذه المسميات، ونقل الاتحاد من أجل المتوسط كمشروع فرنسي إلى مبادرة تبناها الاتحاد الأوروبي حرساً من الدول الأوروبية على العمل بصفة تكاملية في جُل المجالات ومشاريعها الإستراتيجية والجمع بينها كي لا تتعارض في أهدافها وتشكل دعماً إقليمياً وتجديداً لمسار برشلونة لأجل تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وتحقيق الأمن الإنساني والأمن الغذائي، وظلت هذه الشراكة تسعى لإيجاد علاقات إقليمية ما بين مجموعة من الدول ذات المجال الحيوي والجيوبوليتيك للاتحاد الأوروبي، وفرضت صيرورة تنظم علاقات مستقرة بين فضاءات إقليمية دائمة مشتركة للتعاون على أساس من الثقة وتقديم الخبرات ونقل التكنولوجيا، وتم فيه التركيز على دول شرق أوروبا لأنه ومنذ انهيار جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفييتي بدأ التمدد الأوروبي تجاه دول شرق أوروبا وبشكل توسعي خاصة في العقدين الماضيين وكانت من أنجح المشاريع الإستراتيجية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ويرجع ذلك في تقديري إلى عدة أسباب مهمة وهي:

أ- أن دول أوروبا الشرقية كانت مهمة إلى حداً بعيد بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ساعية للاندماج مع القارة الأم بشكل يضمن لها التحرر من عقدة الدول الاشتراكية عهد الاتحاد السوفييتي، ويحقق لها طفرة تحويلية اقتصادية رائدة من خلال التبادل التجاري والتقني والاقتصادي والمالي.

ب- سعى دول الاتحاد الأوروبي لضم دول شرق أوروبا التي كانت تشكل لها تهديداً استراتيجياً عهد المنظومة الاشتراكية وكدول كانت تعد مقدمة ومقر لحلف وارسو عهد الحرب الباردة.

ج- إن أغلب دول أوروبا الشرقية هي دول متقدمة صناعياً وبها استقرار اقتصادي ومالي لا تحتاج إلا إلى تقديم قليلاً من الجهود التقنية للرفع من كفاءتها الاقتصادية ولا توجد بها أخطار إرهابية وجماعات متطرفة.

د- رغبة دول الاتحاد الأوروبي في ضم عدد من دول شرق أوروبا لتكون عضواً

طاحنة فصلت أجزاء عرقية من دولة الأم لحساب دول أخرى مجاورة لها ،
وفصل حدودها بجدار واضحة أجزاء من أراضيها قواعد إستراتيجية لمخزون
هائل من الأسلحة الإستراتيجية والنوية أدبان الصراع بين المعسكرين الغربي
بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد
السوفييتي سابقاً.

مع نهاية الحرب الباردة شهدت القارة استقرار وتقارب ونجحت في بناء
نموذجاً سياسياً واقتصادياً للتكامل والتعاون وتحقيق الاستقرار المجتمعي
لأغلب شعوبها ، فضلاً عن السلام السياسي والثراء الاقتصادي مما دفعها
للتمدد ، وظهرت لها اطماع للهيمنة الدولية وفق سياسة خارجية تديرها
المؤسسات الاقتصادية مثل برنامج "ميداء" التنموي في دول المغرب العربي
والمدموم من الاتحاد الأوروبي ، ولكن ما قد يتعرض له هذا الاتحاد هي معضلة
التضارب بين الهوية والسيادة الوطنية بطابعها القومي والاندماج في اتحاد
قاري ، سيما بعد تضاعف القلق داخل هذا الاتحاد من خروج بريطانيا كدولة
صناعية رائدة ذات اقتصاد قوى واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي قد
تعيد العالم إلى مرحلة الحرب الباردة وتمدد الصراع العرقي والقومي الذي قد
يؤدى إلى تفتت الاتحاد الأوروبي وعودة انحساره داخل الدولة القومية.

المطلب الثاني/ أزمة الحرب الأوكرانية الروسية.

بالإشارة إلى المفاوضات التي جرت بين " ميخائيل غورباتشوف " رئيس
الاتحاد السوفييتي سابقاً ، والرئيس " رونالد ريفن " رئيس الولايات المتحدة
الأمريكية في قمة ما لطا ديسمبر 1989 بشأن وضع ترتيبات نهاية الحرب
الباردة ، والتي كان ضمن بنودها إعادة توحيد الشعب الألماني وفق الهوية
الوطنية والدولة القومية ، حيث تعهد الرئيس الأمريكي رسمياً بعدم سعي
الولايات المتحدة الأمريكية للتوسع شرقاً باتجاه جمهوريات الاتحاد
السوفييتي وحلف وارسو، وقد كان الرئيس بوش الأب والرئيس "كلنتن" قد
حافظا على تلك التعهدات غير أنه ومع قدوم "بوش" الأب تغير الحال ولم تعد
هناك التزامات تذكر لهذه التعهدات ، مع ازدياد الهيمنة الأمريكية بعد سقوط
بغداد وزيادة رغبة دول الاتحاد الأوروبي في التوسع هي الأخرى ، والسيطرة
وضم حلف الناتو لكل من (لتوانيا . لتونيا . ولاتفيا) الذي أعتبر خرقاً لتلك
التعهدات وسبب رئيس لزيادة قلق موسكو من سياسة التوسع والهيمنة.

وما اندلاع الأزمة في شبه جزيرة القرم والحرب الروسية الأوكرانية إلا نتيجة
حتمية للتمدد الأوروبي تجاه دول شرق القارة الأوروبية من جهة ، وسعي
أوكرانيا للانضمام إلى حلف الأطلسي ورغبتها في الحصول على عضوية الاتحاد
الأوروبي كغيرها من دول أوروبا الشرقية ، حديثة العهد بخروجها من منظومة
الدول السوفييتية ، الأمر الذي اتخذته روسيا ذريعة واعتبرته تهديداً يपाल
أمنها القومي ، خاصة بعد عدم التزام أوكرانيا بما أرسلته موسكو من إشارات
إلى كيبف ، والتي كثيراً ما نهت أوكرانيا إليه وأرسلت إشارات إلى دول حلف
الأطلسي لرفضها وامتناعها من التقارب الغربي الأوكراني، غير أن السبب
الرئيس لاندلاع هذه الحرب بين روسيا وأوكرانيا ترجع إلى الأحداث والمجريات
السياسية بعد الإطاحة بحكومة الرئيس الأوكراني (فيكتور يانو كوفيتش) من
قبل القوات العسكرية الأوكرانية الموالية للغرب في فبراير 2014 م وتصويت
البرلمان الأوكراني (رادا - Rada) على إلغاء الوضع الرسمي للغة الروسية في
أوكرانيا ، والذي كان خطأً سياسياً استفادت منه روسيا كذريعة للتدخل ، حين
قامت قوات مشاة البحرية الروسية بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم
2014م، وأعلنت الاعتراف بانفصال إقليم (دونتيسك - ولوهانسك) عن
أوكرانيا كجمهوريات مستقلة، وإعلان الهجوم وغزو الأراضي الأوكرانية من

ضرورة تضمن اقتراح رئيسة وزراء بريطانيا " تيرزا ماي " ، الذي نص على
الاحتفاظ بعلاقات تجارية وثيقة بين بلدها والاتحاد الأوروبي ، خوف من
تضرر بعض القطاعات الرئيسة للاقتصاد البريطاني من "بريكست" ، خاصة
فيما يتعلق بصناعة السيارات والكيموايات الأولية المرتبطة تجارياً مع دول
الاتحاد ، واستمرارها دون أي حواجز تجارية تجعل من الصعب على المملكة
بيع خدماتها واستثماراتها ، لذا كان اقتراح رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك مهم
لضمان تدفق التجارة البينية بينهما باستمرار دون انقطاع . (15، خميس
والطيار، ص 263).

فضلاً عن خطة " ماي " التي نصت على ضرورة وجود فترة انتقالية تبقى
خلالها معظم القواعد التجارية للشركات كما هي، والإبقاء على علاقة وثيقة
مع دول الاتحاد في الخدمات المالية، واستمرار التعاون في قطاعي النقل
والطاقة، ولهذا حرص الاقتصاديون البريطانيون على أن يكون الانسحاب
منظم بشكل يضمن عدم وجود ركود اقتصادي في المملكة المتحدة.

المستوى الثاني: يتعلق بالاتحاد الأوروبي ذاته فكان التخوف لدى شعوب
القارة الأوروبية من العواقب السياسية والاقتصادية عند خروج بريطانيا من
الاتحاد اعتقاداً منهم أن الشعب البريطاني الذي أجرى الاستفتاء لخروج دولته
من الاتحاد لم تكن له حقيقة بينة من عواقب قراراتهم وكانوا مخدوعين بدعاية
القومية التي تنبذ الأجنبي، وهذا الخروج قد يشكل أزمات اقتصادية وسياسية
تعمل على تصدع أبنية الاتحاد الذي يعاني من أزمة اليونان الاقتصادية وأزمة
اللاجئين مع صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة.

وما يصعد من المخاوف أيضاً هناك شعور لدى بعض شعوب دول الاتحاد
ذاته بوجود فكرة و قناعات لا تستهوى البقاء في الاتحاد في كل من باريس
وبروكسل وبرلين، مما جعل النخب والقيادات السياسية تعاني من صعوبة في
كيفية تمكئها من المضي قدماً في تحقيق حلم الوحدة القارية في ظل
المستجدات بعد خروج بريطانيا من الاتحاد القاري، وصعوبة وجود سياسة
التوازن بين الاتحاد القاري الأوروبي والدولة الوطنية القومية وهويتها داخل
أوروبا ذاتها (16، عبد الشافي، ص 65) .

وعن تجربة لدى شعوب القارة الأوروبية كان ماضياً حافلاً بصراع
القوميات والهوية الوطنية ، فمثلاً في الماضي مع نهاية القرن التاسع عشر
تطلب الأمر حرباً أهلية في إيطاليا جراء وجود حركة اجتماعية سياسية ثورية
نادت بتوحيد الممالك والمكونات الإيطالية على أساس عرقي ، ونبذ الإمبراطورية
النمساوية ، خاصة بعد مؤتمر فيينا سنة 1815 حين تكونت لجنة جمهورية في
المملكة الإيطالية تطالب بالوحدة الوطنية وتؤجج المشاعر القومية في ولايات
إيطاليا إلى أن تم توحيدها على أساس قومي سنة 1871 وأعلنت روما عاصمة
لها وهذا ما قد ينطبق على باقي الشعوب الأوروبية الأخرى ، غير المتجانسة من
حيث العرق والتنوع الإثني والتي لطالما كان التنافس والصراع بينهما على أشده
و كان سبب رئيس لاندلاع حربين كونيتين في غضون نصف قرن عانت منه
القارة الأوروبية بأسرها ، هذه المخاوف لازالت ماثلة أمام أنصار الهوية
القومية مما يعد عائق أمام قيام هوية قارية واحدة بالرغم من وجود العديد
من الخصائص الإيجابية المتمثلة في العقول والابتكارات والصناعات المتطورة
، وما فرضته سياسة الاعتماد المتبادل بعد ظهور نظرية توازن الرعب النووي
الذي فرض مبدأ التعايش السلمي ، ووصول هذه الدول لإنشاء اتحاد قاري
الذي يعد أنجاز في حد ذاته يحتدا به رغم التاريخ السيئ الموهل في الصراعات
بين هذه الدول قبل ثمان عقود مضت تعرضت دول هذه القارة لحروب

قبل القوات الروسية في 24 فبراير 2022 م (16، عبدالشافي ص 45).

كل ما سبق كان قد شكل مصدر قلق رئيس للاتحاد الروسي وشكل محدداً رئيساً ضد توسع نفوذ الاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأوراسية ، وتنبه الروس لمخطط حلف الناتو وتمده اتجاه أوكرانيا ومن خلفه الولايات المتحدة الأمريكية اللتان استخدمتا أوكرانيا كجبهة متقدمة لتطويق المجال الجيو استراتيجي للاتحاد الروسي ، وإعلان كيثف عزمها على امتلاك سلاح نووي أعتبر من أخطر الملفات على أمنها القومي. ، الأمر الذي ذهب بالكثير من المفسرين والمحللين بأن هذه المعركة هي معركة الاتحاد الروسي مع حلف الناتو وليس ضد أوكرانيا وأن كانت على أراضيها ، فضلاً عن استياء الروس من قمع سكان إقليم "دونباس" الناطقين باللغة الروسية من قبل القوات الأوكرانية الذي اعتبره الروس عمل عنصري ويتنافى مع التزام اتفاقات منسيك ، وما زاد حدة الخلاف هو إصرار أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو الذي كان مؤشر خطير دفع بالقوات الروسية للتقدم والسيطرة على أقاليم شرق أوكرانيا، مما دفع بالدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى إرسال دفعات أسلحة دفاعية لدعم أوكرانيا ومنع القوات الروسية من السيطرة عليها..

تداعيات ومخاطر وتغيرات قد لا تستشرف مستقبل النظام الدولي جعلت الاتحاد الأوروبي يواجه المخاطر على حدوده الشرقية ويخشى وقوع دول شرق أوروبا تحت آلة الحرب الروسية، الأمر الذي ينذر بإعادة الوضع الدولي على ما كان عليه قبل نهاية الحرب الباردة، ويعيد كوابح لمنع تجاوز الخطوط الحمراء للنظام الدولي القديم والذي يعترف ضمناً بالمجال الحيوي للقوى العظمى، وتفادياً لتوسع نطاق حرب قد تكون عواقبها وخيمة حال اتساع رقعتها بين دول تمتلك ترسانات نووية تحمل التدمير المؤكد للككرة الأرضية (17 عبدالشافي)

في كل الأحوال أن ملامح مستقبل الاتحاد الأوروبي ستحدده نتائج الحرب الدائرة بين الاتحاد الروسي وجمهورية أوكرانيا ، فإذا سيطرت روسيا على أوكرانيا ستكون بذلك قد أنهت التمدد الأوروبي شرقاً وستكون رسالة قوية لدول شرق أوروبا كبولندا، التي كانت عاصمتها مقر لما كان يعرف بحلف وارسو ، وغيرها من دول أوروبا الشرقية عهد الاتحاد السوفيتي في القرن الماضي ، وهذا يعني أن تمدد الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق بدأ يتضاءل إذ حققت الحملة العسكرية الروسية أهدافها ، كما أن هناك محددات تفرض على الاتحاد القاري أن يعمل على محاولة عدم فقد موارد الطاقة الروسية التي تشكل له قدر كبير من عصب الحياة في أغلب الدول الأوروبية خاصة ألمانيا وفرنسا ، نظراً لعدم وجود بدائل متاحة لمصادر الطاقة وبشكل متوفر بذات المواصفات والمميزات من حيث القرب من مراكز الإنتاج والتداخل الجغرافي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية ، وتوخياً لذلك اتخذت عدة مؤسسات مالية وبعض من الشركات الأوروبية سياسة تجميد استثماراتها ولم تنسحب من السوق الروسية بخلاف شركة شل الأمريكية التي قررت لانسحاب من السوق الروسية .

إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي رغم دعمها لأوكرانيا عسكرياً وإعلامياً إلا أنها جزء من التناقض حين رفضت طلب أوكرانيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، واكتفت بصياغة ليقة ودبلوماسية مفادها أن أوكرانيا دولة ضمن العائلة الأوروبية، ولم توافق على انضمامها كي لا تقع في مسألة الدفاع المشترك الذي ينص عليها تأسيس الاتحاد الأوروبي.

السؤال - هل ستستجيب أوروبا للمطالب الروسية بوجوب دفع ثمن الغاز بالروبل العملة المحلية الروسية؟ وهل سيحدث انقسام وفوضى في الاتحاد الأوروبي داخل شركاته العالمية حول إيجاد بديل الحصول على الطاقة والغاز

و ضمان تدفق الإمدادات الحيوية؟ كل هذه التساؤلات تنتظر ما سيجيب عليه الطرف الغربي من القارة الأوروبية وتجادل الحكومات حول مدى صرامة الموقف الذي يجب أن تتخذه ضد روسيا ، في الوقت الذي لا يمكن لأوروبا الحصول على كميات كبيرة من النفط والغاز في الأسواق العالمية الأخرى لتعويض النقص من النفط والغاز الروسي ، وأن رفعت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة الإنتاج والتصدير لسد حاجة الدول الأوروبية من الطاقة فأن تكلفتها ستكون أكبر ، كما أن القطع المتعمد لإمداد الطاقة من قبل روسيا الاتحادية قد يكون له الأثر البالغ على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي وخاصة لدى دول البلطيق وشرق أوروبا حديثة العهد بالاستقلال من منظومة الكتلة الشرقية خاصة عندما يتعلق الأمر بقطع إمدادات الطاقة عن بولندا وبلغاريا من قبل مجموعة " غاز بروم " الروسية العملاقة كسلاح استخدمه الروس للضغط على الدول الأوروبية ، رداً على العقوبات التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا ، فضلاً عن طلب روسيا تسديد ثمن الغاز الروسي بالعملية الروسية " الروبل " وليس بالدولار أو باليورو، هنا لو حُسب كمقابل لصادات الغاز الروسي للأحاد الأوروبي فإنه سيكلف المائتين من الدولارات يوميا وفقاً لوكالة الطاقة الدولية ، وهذا ما جعل الدول الأوروبية عدم الانخراط الكامل في تطبيق العقوبات الأمريكية خاصة في مجال الطاقة ، فضلاً عن الدفع بالروبل الروسي مقابل الحصول على أمداد الطاقة الذي ينهك عقوبات الاتحاد الأوروبي ، وينهي التعنت الروسي ما نص عليه في العقود الآجلة للشركات الأوروبية بدفع قيمة الغاز بالعملة الغربية اليورو- والدولار ، هذا الأجراء الروسي يراه البعض رداً فعل على العقوبات التي منعت العديد من البنوك الروسية من المعاملات المالية الدولية ، وكذلك تخلى عدد من الشركات الأوروبية عن أعمالها في روسيا ، ومن المفيد لروسيا أن اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية جعلها عرضة للعديد من المخاطر حال قطع الطاقة الكلي الذي من شأنه يسبب ركود وكساد اقتصادي في الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي بين التمدد والانحسار في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي أفضت نتائجها إلى التغير والتبدل في المفاهيم السياسية ومجمل السياسة الدولية على نحو عام مع ظهور نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومحورها الغربي المتمثل في الاتحاد الأوروبي الذي استفاد من تراجع تيار الشيوعية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ودفع بدول الاتحاد الأوربي للتمدد وملء الفراغ الجيو سياسي من خلال عقد اتفاقات ومعاهدات أنشئت من خلالها علاقات أور ومتوسطة ومسار اتحاد من أجل المتوسط ، ومن خلال هذه الدراسة تناولنا عدد من النجاحات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي التي كانت دافع للتمدد والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينه وبين دول حوض المتوسط ، إلا أنه هناك جملة من المحددات والكوابح التي تقف أمام هذا التمدد والتوسع الأوروبي والتي تتمثل في حالة عدم التوازن لاقتصادي والتكنولوجي في الشمال الإفريقي ، ومخاطر الهجرة غير الشرعية علاوة على وجود خطوط حمراء حيال تمدده ناحية الشرق ، لأنه يلامس المجال الحيوي للاتحاد الروسي وقد تضمنت هذه الدراسة ثلاث مباحث كل مبحث تناول مطلبين اثنين ، تناول الأول نشأة الاتحاد الأوروبي استخدمنا فيه المقرب التاريخي ، أما المبحث الثاني فأوردناه لتمدد وتوسع دول الاتحاد الأوروبي ، وتناول المبحث الثالث والأخير محددات ومخاطر التمدد الذي يبنى بحالة الانكماش والانحسار، مستخدم المنهج

- [9]- غسان العزي 11 سبتمبر 2011، النظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 105، سنة 2002.
- [10]- محمد توفيق عبد المجيد، العولة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية التناقض أم للتصادم في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر الجامعي، القاهرة، طبعة الأولى، سنة 2013.
- [11]- مسعود المهدي السلامي، أبعاد السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، مجلة جامعة الزيتونة ليبيا، سنة 2012م
- [12]- معن عبد العزيز، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد القيود والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن سنة 2014م، محمد المالكي، المغرب العربي آية أفق، منشورات رمسيس، الرباط، سنة 1999.
- [13]- مصطفى بخوش، البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2001. مصطفى
- [14]- مصطفى عبد الله أبوخشم، الشراكة الأوروبية المتوسطية، النتائج وردود الأفعال، معهد الأنماء العربي، بيروت 2000م.
- [15]- يعنى سعيد محمد قاعود، أطروحات فوكو ياما وهانتغنتين والنظام العالمي الجديد " دراسة تحليلية مقارنة " رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة لسنة 2014م،

الوصفي التحليلي للوقوف على هذه المسارات الأوروبية التي اعتمدت إستراتيجية التعاون والشراكة في إطار قاري من خلال عقد عدة اتفاقات دولية ، وأهم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .
النتائج.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن هناك تمديد للسياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي كانت لها دوافعها المعلنة، وهي التقارب من أجل التعاون والشراكة المتوسطة بين الفضاءات الاقتصادية المجاورة لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة ونقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وإطالة أمد التعاون المشترك ، وهذا نجد أن فرضية هذه الدراسة قد توافقت من حيث التوسع الإستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي ، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك محددات وكوابح جيو-استراتيجية قد تحول دون هذا الطموح الأوروبي مصدره إعادة بناء الاتحاد الروسي ، وظهور دوره كلاعب رئيس في السياسة الدولية والمجال الحيوي في شبه جزيرة القرم والسيطرة عليها ، وغزو أوكرانيا مباشرة الأمر الذي ينذر بعودة قوة إقليمية ذات أبعاداً استراتيجية، تُعبر عن ذاتها في السياسة الدولية وتؤثر إلى إعادة ترتيب النظام العالمي ، الأمر الذي يؤكد صحة فرضية أثر تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية على تمديد الاتحاد الأوروبي، وما قد يتمخض عنه حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما قد يشكل تبديل وتغير في منظومة السياسة الدولية ، هذا أيضا يعد تحقق لفرضية وجود إشكالية مردها وجود تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية وأثرها السلبي على تمديد الاتحاد الأوروبي ، وما يتمخض عنها من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي قد يؤدي بدوره إلى التغيير والتبديل في منظومة السياسة الدولية.

والله ولي التوفيق،،،

المراجع.

- [1]- ابن منصور ليبيا، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية، مجلة دفاتر السياسة 2014 الجزائر
- [2]- أحمد خميس و محمد الطيار، بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية) ، 2021 السبت 12 نوفمبر 2022 الساعة 9:00 صباح .،. <https://esalexu.Journals.ekb.eg>.
- [3]- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، سنة 2004.
- [4]- صلاح الدين حسن السيس، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، عالم الكتب، القاهرة، ط، 1. سنة 200م.
- [5]- عبد الرحمن محمد عاشور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي، رسالة ماجستير 2017، الأكاديمية الليبية طرابلس.
- [6]- عبد الرؤوف بشير السنوسي، أبعاد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية 2021 م،
- [7]- عبد الفتاح حسن أبوعلية، تاريخ التكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. دار المريخ للنشر، ط 1، الرياض، سنة 1987 م
- [8]- 5 - عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات - 11 studies.aillazeera.nt - 11 نوفمبر- 2022 الساعة 2:00